ميثاق أخلاقيات البحث العلمي

مقدمة

شهدت السنوات القليلة الماضية زيادة كبيرة في أعداد الباحثين الراغبين في الحصول على درجة الدكتوراه من كلية الحقوق – جامعة عين شمس، ونتيجة لذلك لوحظ ظهور بعض حالات عدم الأمانة العلمية في اعداد رسائل الدكتوراه من الباحثين، الأمر الذي يتنافى والغرض من اعداد هذه الرسائل ونُبل رسالة البحث العلمي.

من هنا تزايدت الحاجة الى إنشاء وتفعيل لجنة أخلاقيات البحث العلمي والتي تم إنشائها بمقتضى قرار الأستاذ الدكتور عميد الكلية بتاريخ ١١ يناير ٢٠٢٢ إعمالاً لقرار مجلس الجامعة بإنشاء لجنة لأخلاقيات البحث العلمي ليكون من اختصاصها التأكد من استيفاء رسائل الدكتوراه لمتطلبات الأمانة العلمية، وألا تُجاز أي رسالة ولا تُمنح تقرير صلاحية من المشرف إلا بعد الحصول على موافقة اللجنة على ذلك بعد فحص الرسالة.

وبذلك تكون رسالة اللجنة هي التأكد من استيفاء رسائل الدكتوراه للمعايير الأخلاقية في مجال البحث العلمي وتطبيق هذه المعايير قبل تقرير صلاحيتها للمناقشة.

ذلك أن عدم أمانة البحث العلمي من قبل بعض الباحثين هو عامل هدم لكل الجهود البحثية لغيرهم من الباحثين الجادين الذين اهتموا بإعداد أبحاث ورسائل دكتوراه وفقاً للأسس العلمية والأخلاقية للبحث العلمي. فالعمل البحثي السيء قادر على هدم ثقة المجتمع الأكاديمي والبحثي في جميع الأعمال البحثية الأخرى، وبالتالي تُفقد الثقة في الدرجات العلمية التي تُمنح للباحثين للعلم اليقيني بعدم استيفاء أعمالهم البحثية لمتطلبات الأمانة العلمية.

ولما كان احترام وتطبيق ما ورد في هذا الميثاق يمثل ضمانة قوية لحفظ قيمة الدرجات العلمية التي تمنحها كلية الحقوق – جامعة عين شمس، ويجعل الباحث الحاصل على درجة الدكتوراه أهلاً لهذه

المكانة، فإن ارتكاب الباحث لأي من المخالفات المذكورة به قد يعرضه لتوقيع لائحة الجزاءات التي قد تصل إلى إلغاء تسجيل الباحث، أو إحالته إلى مجلس التأديب.

وتنطوي هذه الوثيقة على تحديد للمعايير التي تمثل انعكاساً لأخلاقيات البحث العلمي والتي يجب على الباحث مراعاتها أثناء إعداده لرسالة الدكتوراه حتى يكون بمنأى عن المسائلة القانونية.

وتتمثل أخلاقيات البحث العلمي فيما يلي:

أولاً: أمانة النقل:

يستخدم لفظ الانتحال Plagiarism للإشارة إلى نقل نص أو فكرة وعرضها أو تقديمها في العمل البحثي باعتبار أنها خاصة بالباحث دون ذكر المؤلف الأصلي، سواء تم ذلك بصورة عمدية أم لا. وعلى هذا الأساس يعتبر انتحالاً ما يلي:

١. النقل الحرفي لنص كتبه شخص آخر سواء كلياً أم جزئياً وادعاء نسبته لنفسه، دون أي توثيق أو ذكر للمؤلف الأصلي.
٢. النقل الحرفي لنص كتبه شخص آخر مع تغيير بعض الكلمات لإخفاء النقل فقط.
٣. إعادة صياغة فكرة عن شخص آخر تتسم بالجدة ويظهر فيها خصوصية رأي وجهد الشخص الآخر وعرضها باسم الباحث دون إشارة للمؤلف الأصلي.
٤. نقل أجزاء من مراجع متعددة ومتتالية بحيث يبدو العمل البحثي كما لو كان مجموعة من القطع المنقولة ، حتى لو ذكر الباحث هذه المراجع في مواضعها.
٥. ترجمة عمل بحثي بلغة أجنبية أو أجزاء منه دون ذكر العمل الأصلي.
٦. التوثيق/الاشارة غير الصحيح في مواضع متكررة بما يدل على إهمال الباحث في توثيق ما يذكره من معلومات.

a. الاستخدام الخاطئ لعلامات التنصيص ويشمل: استخدام علامات التنصيص لنقل أجزاء كبيرة من مصدر آخر بما يتجاوز النسبة المقررة ببرامج الفحص حتى ولو ذكر الباحث المصدر الأصلي.
b. استخدام علامات التنصيص لنقل عبارات لم تُذكر في المصدر أو أنها ليست من صميم جهد مؤلف المصدر الأصلي.
c. اقتطاع النص الأصلي من سياقه ووضعه بين علامات التنصيص

ثانيا: أمانة المعالجة:

يجب على الباحث عند إعداد عمله البحثي أن يراعي فيه موضوعية المعالجة وذلك بأن يكون العنوان متفقاً مع ما يندرج تحته من معلومات، ولا ينفصل عنه. وعلى هذا الأساس يعتبر من قبيل عدم الأمانة العلمية:

١. استخدام عنوان للعمل البحثي مخالف لما يشمله من معلومات.
٢. عدم تناول جميع التقسيمات التي ذكرها الباحث في التقدمة، طالما كان ذلك النهج الذي سار عليه الباحث في مواضع متعددة. فإذا اعتاد الباحث ذكر تقسيمات الموضوع في البداية واغفل بعد ذلك ذكرها أو تعمد عدم ذكرها بما يخالف ما سبق ذكره في التقديم – كأن يذكر في التقديم تقسيم المبحث إلى ثلاثة مطالب ويكتفي بذكر اثنين فقط – هو من قبيل عدم الأمانة العلمية.

ثالثاً: أمانة التوثيق:

يُقصد بأمانة التوثيق ضرورة أن يذكر الباحث المصدر الحقيقي والأصلي لكل معلومة ذكرها في عمله البحثي، حتى يمكن لمن يليه من الباحثين أو القراء معرفة مصدر هذه المعلومة وجميع البيانات التي

تُعّرف هذه المصدر وبصدق وإلا اعتبر تزييفاً Falsification لهذه المعلومات على نحو يقدح في مصداقية جميع ما ذكره الباحث في عمله البحثي. وعلى هذا الأساس يعتبر ما يلي تزييفاً للمعلومات:

١. ذكر معلومات أساسية وجوهرية في متن العمل البحثي دون توثيقها بذكر مصدرها.
٢. عدم ذكر بيانات المصدر كاملة أو ذكر بيانات خاطئة طالما تعددت المواضع التي لم يذكر فيها بيانات كاملة وصحيحة للمصدر.
٣. عدم مراعاة خصوصية بيانات المصدر كما الوضع بالنسبة للمراجع الأجنبية والأحكام القضائية.
٤. عدم تحديد موضع النقل أو الاقتباس من المصدر، خاصة إذا كان ذلك نهج الباحث في عمله البحثي.
٥. استخدام مراجع غير علمية أو غير أكاديمية أو غير معلومة المنشأ كمصدر لمعلومات أساسية في متن العمل البحثي. ويعتبر من قبيل المراجع العلمية التي يمكن للباحثين الاستشهاد بها:
   a. الكتب المنشورة سواء كانت ورقية أو الكترونية طالما كانت متاحة للجمهور ولها رقم إيداع، ومحدد بها اسم المؤلف.
   b. الأبحاث العلمية المنشورة في المجلات العلمية الصادرة عن مؤسسة علمية أو جهة رسمية.
   c. رسائل الدكتوراه والماجيستير التي تمت مناقشتها في أي جامعة معترف بها في مصر أو أي دولة أخرى.
   d. المنشورات الصادرة عن جهات رسمية.
   e. المطبوعات الدورية والنشرات الرسمية الصادرة عن الجهات المعنية.
   f. مواقع الانترنت الرسمية للكيانات المسئولة كالوزارات والمؤسسات الدولية فيما تصدره أو تنشره على الموقع من معلومات أو بيانات تدخل في صميم اختصاصها.
٦. نقل المراجع التي استخدمها المصدر كما هي دون الرجوع إليها أو دون الإشارة إلى انها مذكورة في هذا المصدر.

رابعاً: أمانة المراجع:

يجب على الباحث اعداد قائمة بالمراجع العلمية التي اعتمد عليها في كتابة عمله البحثي، وأن يكون صادقاً وأميناً في ذلك وإلا اعتبر تزييفاً يصل لدرجة عدم الأمانة العلمية. وعلى هذا الأساس يُعتبر تزييفاً:

١. ذكر مراجع في قائمة المراجع لم تُستخدم في أي من صفحات العمل البحثي.
٢. استخدام مراجع في توثيق معلومات العمل البحثي دون ذكر بياناتها في قائمة المراجع.
٣. ذكر مراجع أجنبية استيفاءً للشكل مع عدم الاطلاع عليها.